

أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2018)

عبد الرحمان بن بوزيد⁽¹⁾ د. سفيان فكاشة⁽²⁾

1- مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر - جامعة البليدة 2 - لونيبي علي masterdjelfa2013@gmail.com
 2- جامعة البليدة 2 - لونيبي علي، s.fekarcha@univ-blida2.dz

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ المراجعة: 2021/09/20

تاريخ الإيداع: 2020/02/14

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ارتأينا في هذه الدراسة تطبيق منهجية نماذج الانحدار الذاتي الموزعة المتباطئة $ARDL(p,q1,q2)$ من أجل بناء نموذج قياس اقتصادي لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، بينت نتائج الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر أن النفقات العمومية لم تساهم في تسريع وتيرة النمو الاقتصادي، حيث تبين أن لها تأثيرا سلبيا في الأجلين الطويل والقصير.

الكلمات المفتاحية: نمو اقتصادي، سياسة مالية، استقرارية، سببية، نموذج $ARDL$.

The impact of financial policy on economic growth in Algeria: An econometric study during the period (1980-2018)

Abstract

This study aims to explain the role of the financial policy in achieving economic stability, through this paper the method of Auto Regressive Distributed Lags models $ARDL(p,q1,q2)$ was applied to build an econometric model for the impact of public expenditure on economic growth in Algeria. The results of the empirical study on the case of Algeria showed that public expenditure contribute to accelerate the rate of economic growth, and that it has a negative impact in the short and long term.

Keywords: Economic growth, financial policy, stationarity, causality, $ARDL$ model.

L'impact de la politique financière sur la croissance économique en Algérie : étude économétrique durant la période (1980-2018)

Résumé

Cette étude vise à mettre en exergue le rôle de la politique financière dans la réalisation de la stabilité économique, à travers cet exposé on a appliqué la méthode des modèles "Auto Regressive Distributed Lags" $ARDL(p,q1,q2)$ en vue de formuler un modèle économétrique qui explique l'impact de la politique financière sur la croissance économique en Algérie. Les résultats de l'étude empirique ont montré que les dépenses publiques contribuent à l'accélération du taux de la croissance économique, et que les dépenses publiques ont un effet négatif sur le court et le long terme.

Mots-clés: Croissance économique, politique financière, stationnarité, causalité, modèle $ARDL$

مقدمة

تعتبر قضية النمو الاقتصادي إحدى أبرز الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للخروج من التخلف الاقتصادي. من هذا المنطلق وضعت الجزائر النمو الاقتصادي ضمن قضاياها الرئيسية، وجندت في سبيل ذلك مواردها المتاحة (المادية والبشرية) لتحقيق ذلك الهدف، وتتبع أهمية النمو الاقتصادي من آثاره الإيجابية على الاقتصاد الوطني، فهو العامل الأكثر أهمية في التأثير على مستويات الدخل الفردي، وهو ما ينعكس إيجاباً على رفاه المجتمع بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

وقد حظيت السياسة المالية باهتمام صانعي القرار في كل دولة، فهي تعتبر من أهم السياسات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي، بفضل أدواتها المختلفة التي تتميز بسهولة التحكم فيها من طرف الحكومة. وفي الجزائر إرتبطت اتجاهات السياسة المالية خلال الفترة (1980-2018) بطبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والمشكلات التي مر بها البلد خلال كل مرحلة، بدءاً بمرحلة المخططات الإنمائية (1967-1989) والتي تميزت ببنّي الدولة لنظام الاقتصاد الموجه كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية، وصولاً إلى الإصلاحات التي مست بند المالية العامة سواء كان من جانب الإيرادات العامة أو النفقات العامة، بالإضافة إلى البرامج الاقتصادية المختلفة والمتمثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وكذا البرنامج الخماسي الأخير (2010-2014).

إشكالية الدراسة:

استخدمت الجزائر خلال الفترة محل الدراسة (1980-2018) العديد من أدوات السياسة المالية وبالأخص زيادة النفقات العامة بغرض رفع معدلات نمو الناتج الوطني كمدخل رئيسي لزيادة العرض الكلي وما يتطلبه من زيادة مستويات الاستثمار والتوظيف وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي العام. والتساؤل المطروح:

- ما أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)؟

وبشأن من صميم هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية:

ما المقصود بالسياسة المالية وما أهدافها؟

ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟

ما هو دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية وهي: يمكن للسياسة المالية بأدواتها المختلفة أن تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي وبالتالي يمكن أن تساهم في علاج المشكلات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري وبالتالي المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

فرضيات أخرى:

- السياسة المالية ليست المسؤولة عن فشل تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك لأن الوضع الجزائري سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وضع غير مستقر.

- تفترض الدراسة أن السياسة المالية بأدواتها يمكن أن يكون لها دور كبير في توجيه موارد الاقتصاد الجزائري وتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرجوة، وذلك يعتمد على طرق رسم هذه السياسة وإعادة النظر في بعض الأنظمة القانونية والتشريعات الخاصة بها والشفافية والمتابعة الجادة في تنفيذها.

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك بتوضيح مفهوم السياسة المالية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في التأثير على مسار الاقتصاد الجزائري والنهوض به والتغلب على المشاكل التي يعاني منها.

منهجية الدراسة :

إن المنهج الذي اتبع هو المنهج الاستنباطي التحليلي وذلك من خلال الاعتماد على المسح المكتبي المتمثل في المراجع والأبحاث العلمية، ورسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة، كما تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة فرضيات الدراسة، وقد استعملنا لهذا التحليل مجموعة من الأدوات والأساليب الإحصائية، تمثلت في الأشكال البيانية، وكذا طريقة تحليل السلاسل الزمنية وتطبيق نموذج قياسي مبني على نماذج ARDL.

النطاق الزماني والمكاني للدراسة : الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980-2018)

محتويات الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور وهي:

المحور الاول : مفاهيم عامة حول السياسة المالية.

المحور الثاني : أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي .

المحور الثالث : دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى :

معط الله أمال، آثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: الاقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (2014-2015)، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة المالية وتحديد أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر على مدى العقود القليلة الماضية، إضافة إلى تحليل وتقييم وضعية السياسة المالية في ظل العديد من الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لاستعراض ووصف أدوات السياسة المالية، نظريات ونماذج النمو الاقتصادي إضافة إلى تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والنمو الاقتصادي وتقييم وضعيتهما في الجزائر، كما تم الاستعانة بالأساليب الكمية من خلال دراسة قياسية لآثار متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، أما فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في الدراسة، فإن هذه الدراسة استخدمت البيانات والمعطيات الإحصائية المنشورة من قبل الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) ووزارة المالية، وكذا

إحصائيات المنظمات الاقتصادية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، كما تم استعمال برنامج (Eviews9.0) كأداة للدراسة القياسية الموجهة لتحليل أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، وقد توصلت الدراسة في جانبها النظري إلى أن النمو الاقتصادي يتحدد بعوامل اقتصادية تتمثل في الموارد الطبيعية والبشرية ورأس المال والتكنولوجيا إضافة إلى عوامل أخرى غير اقتصادية منها العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية. أما من الجانب التطبيقي فقد توصلت إلى النتائج التالية:

- الإيرادات الضريبية لها أثر إيجابي ومعنوي على الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي في المدى الطويل.
- أظهر اختبار سببية Granger أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي إلى نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية، كما أظهرت نتائج تقدير المعادلة الطويلة الأجل أن نصيب الفرد من الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي له أثر إيجابي ومعنوي على نصيب الفرد من النفقات العامة الحقيقية.

الدراسة الثانية:

Richard Kneller, Michael F. Bleaney, Norman Gemmell ; " Fiscal policy and growth : evidence from OECD countries " ; Journal of Public Economics; Vol. 74; 1999 ; pp. 171-190

قام الباحثان بإجراء اختبار قياسي لأثر السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي الذي يتنبأ بأن تركيبة الضرائب والنفقات العامة سوف تؤثر على معدل نمو حالة الثبات "steady state growth rate" حيث استخدم الباحثان سلاسل البيانات المدمجة لـ 22 دولة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD خلال الفترة الممتدة ما بين 1970 و 1995 حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن النفقات المنتجة تعزز النمو الاقتصادي، في حين أن الضرائب المباشرة تعيقه، كما أنه إذا تمت إضافة متغيرات مالية مع الأخذ بعين الاعتبار قيد الميزانية، فإن الضرائب غير المباشرة والنفقات غير المنتجة يكون لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي.

الدراسة الثالثة :

Daniel M'Amanja, Oliver Morrissey ; " Fiscal Policy and Economic Growth in Kenya " ; CREDIT Research Paper; No. 05/06; 2005

قاما باستخدام تقنيات السلاسل الزمنية لدراسة أثر مختلف متغيرات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في كينيا بالاعتماد على بيانات سنوية للفترة (1964، 2002) وذلك من خلال تصنيف النفقات العامة إلى نفقات منتجة ونفقات غير منتجة، والإيرادات الضريبية إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة، حيث تم استخدام نماذج الانحدار الذاتي ذات الفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) إضافة إلى اختبارات سببية Granger لدراسة العلاقة بين المتغيرات، وقد كانت نتائج هذه الدراسة مخالفة لتحليل السياسة المالية في إطار نموذج النمو الداخلي، حيث تم التوصل إلى أن الضرائب المباشرة تعزز النمو الاقتصادي والنفقات المنتجة تعيقه، في حين أن النفقات غير المنتجة والضرائب غير المباشرة لها أثر حيادي على النمو الاقتصادي وهذا يتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية، ومن جهة أخرى تم التوصل إلى أن الاستثمار العام يؤثر على النمو على المدى الطويل.

الدراسة الرابعة :

شبي عبد الرحيم، بطاهر سمير (فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية) مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 12، العدد الأول، يناير 2010، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص ص 39-59 ، قاما بإجراء دراسة تحليلية وقياسية لتقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر، حيث أفضى اختبار السببية لـ Granger لكشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التوظيف ونسبة

نمو الناتج المحلي الإجمالي، وتبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو إلى البطالة، في حين وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام مؤكداً بذلك صحة قانون Wagner في الجزائر، كما قام الباحثان كذلك بدراسة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من هذا الناتج باستخدام اختبار التكامل المتزامن لجوهانسن Johansen وقد تبين أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام، مما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، وهذا ما يعكس بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر.

1- مفاهيم عامة حول السياسة المالية:

لقد تزايدت أهمية السياسة المالية مباشرة بعد نشر J.M. Keynes لكتابه الشهير (النظرية العامة للاستخدام، الفائدة والنقد) سنة 1963 حيث تزايد الاهتمام بالسياسة المالية والذي من خلاله بين (1):

- عدم فعالية السياسة النقدية كوسيلة لإزالة البطالة الجماعية خلال أزمة الكساد العظيم في الثلاثينيات.
- تطوير الاقتصاد الجديد (New Economy) مع تأكيده على دور الطلب الكلي الفعال.

- الأهمية المتزايدة للإنفاق الحكومي والضرائب فيما يتعلق بالدخل والناتج القومي.

1-1- تعريف السياسة المالية:

كانت السياسة المالية ترادف في معناها الأصلي كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، حيث يورد كتاب المالية العامة لفظ " السياسة المالية " إلى كلمة فرنسية قديمة FISC (2) وتعني حافظة النقود أو الخزنة، ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد تطور أيضا مفهوم السياسة المالية، فهناك عدة تعريفات لمفهوم السياسة المالية نوضح البعض منها: (أنها دراسة تحليلية للأدوات والوسائل المالية للتأثير على مالية الدولة) (3)، كما عرفت (بأنها استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في حدود إمكانياتها المتاحة) (4)، مما سبق يمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام الدولة لأدواتها المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي والسعي للوصول إلى نمو اقتصادي دائم يحقق الرفاهية التي ينشدها كل مجتمع.

1-2- تطور السياسة المالية:

ارتبط تطور السياسة المالية بتطور دور الدولة في الاقتصاد من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، لذلك اعتبرت السياسة المالية مرآة لدور الدولة المالي وتدخلها في شؤون المجتمع في أي عصر من العصور، فحينما غابت الدولة كسلطة منظمة للمجتمع ضعف دور السياسة المالية، ولما كان دور الدولة محدودا كسلطة منظمة كان دور السياسة المالية هو الآخر محدوداً.

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية فاختلف مفهومها بين الفكر التقليدي والكلاسيكي ثم الفكر الكينزي وصولاً إلى مفهومها الحديث .

1-2-1- السياسة المالية في ظل المدرسة الكلاسيكية:

يعتمد التحليل الكلاسيكي على عدد من الفرضيات الأساسية لعل أهمها:

- الرشد الاقتصادي: افترضت النظرية الكلاسيكية أن كل شخص في المجتمع رشيد عاقل هدفه تحقيق مصلحته الشخصية.

- سيادة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في أضيق نطاق ممكن (الدفاع والأمن والعدالة).

- توافق المصلحة الخاصة مع المصلحة العامة : رشادة الشخص والحرية الاقتصادية تجعله يسعى لتحقيق مصلحته الشخصية التي تتوافق مع المصلحة العامة كون هذا الشخص فرداً مكوناً للمجتمع ومصلحته الشخصية لا تتعارض مع مصلحة مجتمعه.

- سيادة ظروف التوظيف الكامل : مهما كان مستوى العرض فإنه سوف يجد دائماً طلباً عليه سواء من أجل الاستهلاك المباشر والنهائي أو لمزيد من الإنتاج (الاستثمار أو تكوين رأس المال) (5).

في ظل الافتراضات السابقة يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن السياسة المالية يجب أن تكون محايدة في تأثيرها على النظام الاقتصادي، كما يرون أنه (يجب أن تكون للسياسة المالية مجموعة محدودة من العمليات، والميزانية الحكومية يجب أن تكون ميزانية صغيرة ولكن متوازنة) (6).

يمثل قانون $Q = Q_d = Q_s$ للأسواق جوهر النظرية الكلاسيكية والذي عرف بالعبارة الشهيرة (العرض يخلق الطلب المساوي له) (7)، فهو يرى أن الإنتاج هو الذي يخلق الدخل ودائماً يتحقق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فقديماً في ظل نظام المقايضة كان على الفرد أن يقوم بعرض ما ينتجه من سلع وخدمات أولاً ثم يقوم بعد ذلك بطلب ما يحتاجه من السلع والخدمات حيث يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي، فهو بذلك يقدم تبريراً للرأي الكلاسيكي القائل بأن الاقتصاد يميل دائماً إلى مستوى التشغيل الكامل، وأي زيادة في الدخل النقدية سوف تتحول إلى زيادة معادلة في الإنفاق على السلع والخدمات، فالنقود وسيط للتبادل ليس إلا، وأن استمرار الخلل في اقتصاد السوق على المدى الطويل أمر غير وارد، فالعرض يلعب في ذلك دوراً محكماً لأن زيادة العرض يؤدي إلى توزيع معادل للدخل، وبالتالي يشكل وسيلة لشراء عرض إضافي.

يقوم قانون ساي على افتراض أساسي وهو عدم تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية (لأن ذلك سيعرقل آليات الضبط الذاتي والتلقائي للاقتصاد) (8)، وفي ظل هذا الافتراض أصبحت السياسة المالية للدولة، هي سياسة حيادية وتقلص نطاق النفقات العامة إلى أقل مدى ممكن، وأصبح التوازن المالي هو هدف السياسة المالية في تلك الحقبة ودور المالية العامة اقتصر على الهدف المالي المتمثل في الحصول على الإيرادات اللازمة والمساوية لتكاليف نفقاتها العامة من دون أي هدف آخر.

وظلت هذه الأسس للسياسة المالية سائدة، إلا أن ظهور الأزمات الاقتصادية مهد الطريق لإعادة النظر في هذه الأسس خاصة في سنوات العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي وخلقت هذه الأزمات ظروفاً جديدة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد القومي ليس أمراً واقعاً.

1-2-2- السياسة المالية في ظل المدرسة الكينزية:

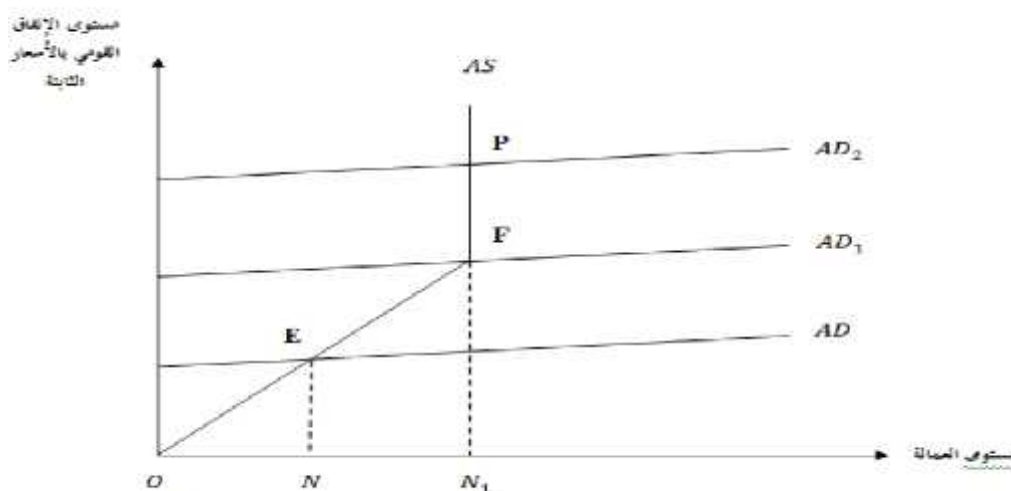
قام الاقتصادي الشهير J.M. Keynes في كتابه (النظرية العامة للتوظيف، الفائدة والنقد) بانتقاد النظرية الكلاسيكية، واقترح نظرية حديثة للاقتصاد الكلي استناداً إلى تجارب الكساد العظيم لسنة 1929، تقوم النظرية الكينزية على الأسس والمفاهيم الاقتصادية التالية:

- لا يمكن للعرض أن يخلق الطلب المقابل له.
- إن الاقتصاد يمكن أن يكون بوضع التوازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل.
- البطالة أمر غير طوعي.

- الأجور والأسعار غير مرنة باتجاه الانخفاض (تدخل الحكومة في المعروض النقدي).
- لا بد للحكومة من التدخل في تنشيط الطلب الكلي.
- يمكن للحكومة التدخل في تنشيط الطلب وفي الوقت ذاته السيطرة على المستوى العام للأسعار إلى نقطة التوازن عند مستوى التشغيل الكامل.

فهو يرى أن التوازن لا يمكن أن يحدث تلقائياً كما اعتقد الكلاسيك، وإنما لابد من ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسة الملائمة للوصول إلى الوضع التوازني المنشود. وكان من أوائل الاقتصاديين (الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي)⁽⁹⁾ وقد ركز على مفهوم الطلب الكلي والتغيرات فيه كمحدد أساسي للتغيرات التي تحدث في المستوى التوازني للدخل الوطني وزيادة معدلات النمو في مكونات الطلب الكلي ستؤدي بالضرورة لزيادة حجم العمالة والتوظيف والاقتراب من مستوى التوظيف الكامل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل 1_1 أدناه.

الشكل (1-1): محددات التوازن المستقر للاقتصاد القومي



المصدر: T.R. Jain; " Macroeconomics " ; op.cit ; p. 59

يتبين من الشكل 1-1 أعلاه أن هناك ثلاثة حالات :

- الحالة الأولى:** يتوازن الاقتصاد الوطني (القومي) عند النقطة E حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD مع منحنى العرض الكلي AS وتوازن الاقتصاد الوطني (القومي) عند النقطة E هو توازن عند مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل معبرا بذلك عن ظهور الفجوة الانكماشية ووجود البطالة الإجبارية نظرا لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة E غير كاف لتحقيق التوظيف الكامل (NN1 أشخاص عاطلين عن العمل)
- الحالة الثانية :** في حالة الزيادة في الاستثمار فإن منحنى الطلب الجديد سوف ينتقل نحو الأعلى كما هو موضح بـ AD1 الذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي AS عند النقطة F التي تشير إلى وضعية التوازن الجديدة، وهذا التوازن يطلق عليه توازن العمالة الكاملة (لا يوجد أشخاص عاطلين عن العمل) .
- الحالة الثالثة :** عند استمرار زيادة الاستثمار فإن منحنى الطلب الكلي سينتقل مرة أخرى نحو الأعلى كما هو موضح بـ AD2 والذي يتقاطع مع منحنى العرض الكلي عند النقطة P التي تمثل نقطة التوازن الجديدة ، حالة التوازن عند مستوى أعلى من مستوى التشغيل الكامل (Over Full Employment Situation)⁽¹⁰⁾

1-2-3- السياسة المالية في ظل المدرسة النقدية:

سادت آراء المدرسة الكينزية طوال مدة الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حتى بدأت الملامح الفكرية الأولى للمدرسة النقدية بالظهور في منتصف الخمسينيات، متحدية آراء المدرسة الكينزية وداعية إلى العودة إلى التعاليم الكلاسيكية التقليدية، والتي كانت سائدة قبل ظهور المدرسة الكينزية، إلا أن أنصار المدرسة النقدية (ملتون فريدمان، وكارل برونر، وفليب كاجان وغيرهم) لم ينجحوا في لفت الأنظار إليهم إلا في عقد السبعينيات من القرن الماضي عند بروز ظاهرة التضخم الركودي وفشل التحليل الكينزي في مواجهة هذه الظاهرة. وقد قامت هذه المدرسة على مجموعة من الأسس منها:

- رفض فكرة منحى فيليبس.
- الرأسمالية كنظام اقتصادي كفيلة بتصحيح أخطائها بنفسها وذلك لو استطاع المجتمع حماية عمل قوانين الاقتصاد الحر.
- يجب أن يكون دور الدولة محدوداً فهناك شك في قدرتها على حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية القائمة.
- إمكانية العمل بمبدأ اليد الخفية في ظل السيادة التامة.
- رفض آراء المدرسة الكينزية في استعمال السياسة المالية كأداة لتوازن النشاط الاقتصادي.
- دعا النقديون إلى الإقرار والتصريح بأن التضخم ما هو إلا ظاهرة نقدية تعود إلى زيادة عرض النقود، لذا اقترح النقديون مجموعة من الأفكار لمواجهة أزمة التضخم الركودي أهمها (11):
- تقليص دور الدولة وإطلاق قوى السوق.
- النقييل من الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمارات العامة وإعانة الفقراء.
- تشجيع القطاع الخاص من خلال تخفيض الضرائب.
- رفع سعر الفائدة بالنسبة للدائن والمدين.

1-3- أدوات السياسة المالية : تختلف من بلد لآخر باختلاف الأهداف الاقتصادية المسطرة وأهمها:

1-3-1- النفقات العامة: بواسطتها تستطيع الدولة التأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا يترافق مع تطور دور الدولة وتوسع سلطاتها فهي تعمل على زيادة حجم الإنفاق الذي يرفع حجم الطلب الكلي في حالة الركود الاقتصادي وخفضه في حالة التضخم.

هناك العديد من الدراسات التي قدمت تعريفاً للنفقات العامة، من بينها (هي مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة، بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة) (12) كما تعرف أيضاً بأنها (مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة) (13).

1-3-2- الإيرادات العامة: أدى تدخل الدولة في نواحي الحياة المتعددة وقيامها بتأدية الخدمات العامة في نواحي كثيرة من الحياة، لاحتياجها للعديد من مصادر الإيرادات التي تستطيع أن تلبى بها هذه الالتزامات، وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعرف على أنها (المصادر التي تستمد الدولة منها الأموال اللازمة لسد نفقاتها) (14)، وهناك إيرادات اقتصادية (الدومين - الملك العام)، وإيرادات سيادية (الضرائب، الرسوم)، وإيرادات ائتمانية كالقروض، وإيرادات أخرى كالإعانات.

1-3-3- الموازنة العامة: لا يتصور مطلقاً أن تسير المصالح العامة بشكل منتظم ومرض دون تنسيق كاف بين مختلف المرافق العامة وهذا يحتاج إلى الاهتمام بتنظيم نفقاتها وإيراداتها العامة في صورة موازنة عامة للدولة ، وتعرف على أنها (تقدير مفصل ومعتمد لمصروفات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة)⁽¹⁵⁾.

2- أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي:

تمثل العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي موضوعاً بالغ الأهمية، فهو قضية أساسية بالنسبة للعديد من الاقتصاديين، فالسياسة المالية سلاح ذو حدين يمكن أن تكون مفيدة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال تعزيز الحافز للاستثمار والتخفيف من حدة الفقر، في حين أن السياسة المالية غير الفعالة تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، وارتفاع سعر الفائدة، ومزاحمة الاستثمار الخاص، وبهذا تصبح مصدر عقبة أمام تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

يظهر النمو الاقتصادي في حدوث زيادة في إجمالي الناتج من السلع والخدمات في اقتصاد ما مع مرور الزمن، ومن التعاريف المعطاة للنمو الاقتصادي (هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين)⁽¹⁶⁾.

تعد النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة العناصر الثلاثة الرئيسية لمحور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة وتكون في نفس الوقت الأدوات الرئيسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة .

إن تدخل الدولة من خلال سياسة الإنفاق العام يعتبر من أهم أدوات السياسة المالية في التأثير على حجم الناتج الوطني، وقد شكلت النظرية الكينزية أهم دعم للسياسة المالية بشكل عام ولسياسة الإنفاق العام بوجه خاص بحيث يترتب عن قيام الدولة بالإنفاق العمومي آثار تلمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية فوق إقليمها، فالإنفاق العام أهم ولكونه أحد أدوات السياسة المالية يساهم في رفع مستوى الطلب الكلي من خلال إقامة المشروعات الاستثمارية الكبرى ومنح الإعانات من طرف الحكومة لرفع الدخل الشخصي، ومن ثم رفع الإنفاق الفردي.

بالإضافة إلى الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني فزيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلباً على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج. ومن جانب الإيرادات العامة لميزانية الدولة، فإن الضرائب تعتبر مصدراً أساسياً لتمويل الإنفاق العام، وبفضلها يمكن مواجهة الكساد بالتخفيض الضريبي لرفع الاستهلاك ورفع الاستثمار بخفض الضرائب على الأرباح.

من جهة أخرى فهي تتداخل مع القرارات الخاصة بالادخار والاستثمار، وبالتالي من المتوقع أن يكون لها تأثير على عملية تراكم المدخلات، والتي تمثل إحدى المحددات الهامة للنمو الاقتصادي.

بالنسبة لأثر الضرائب على كسب العمل نميز حالتين: حالة فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، التي تؤدي إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بينما في حالة الدخل المرتفعة فإن فرض الضريبة المرتفعة قد تؤدي إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقاً، وفي الواقع إن الدراسات النظرية بينت أن حجم الأثر الصافي للسياسة المالية على النمو ينبغي قياسه باستخدام التقنيات الكمية.

3- دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر:

نحاول في هذا المحور تحليل أثر الإنفاق العام PE على إجمالي الناتج المحلي GDP في الجزائر خلال الفترة 1968-2018، التي تمثل خمسين مشاهدة (50) وهي كافية للتحليل الإحصائي، وبياناتها مأخوذة من البنك العالمي للمعطيات (أوت 2019).

3-1- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات:

تستقر السلسلة الزمنية إذا تحققت الشروط التالية:

- إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت $E(X_t) = \mu$: أي لا تدخل المتغيرات العشوائية ε_t في تفسير السلسلة الزمنية.

- تباين مستقل عن الزمن $Var(X_t) = \sigma^2$: أي جميع مشاهدات السلسلة الزمنية لها نفس الوزن في التحليل. ولاختبار الاستقرارية نقصر على اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF).

يعتمد هذا الاختبار على توضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية⁽¹⁷⁾، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو اتجاه عشوائي⁽¹⁸⁾ Stochastique.

إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكل:

$$AR(1): Y_t = f Y_{t-1} + e_t \vee \Delta Y_t = (f - 1)Y_{t-1} + e_t$$

ف يكون $f \neq 1$ ثلاث حالات⁽¹⁹⁾:

* $|f| < 1$: السلسلة Y_t مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.

* $|f| = 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن نفس الملاحظات الماضية.

* $|f| > 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أقل من الملاحظات الماضية.

تكون صياغة فرضية الاختبار: الفرضية الصفرية: $H_0: \varphi = 1 (\lambda = 0)$ ، إذا كانت $|t_c| < |t_c|$ ، تكون

السلسلة الزمنية غير مستقرة، ضد الفرضية البديلة: $H_1: \varphi \neq 1 (\lambda \neq 0)$ ، إذا كانت $|t_c| > |t_c|$ ، يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية، ونماذج الاختبار كالتالي⁽²⁰⁾:

أفضت نتائج اختبار ADF إلى قبول الفرضية H_0 : التي تنص على وجود جذر الوحدة $\varphi = 1$ في السلسلتين الزمنيةتين الخاصتين بالناتج المحلي الإجمالي GDP والإنفاق العام PE، أي أن السلسلتين الزمنيةتين غير مستقرتين عند مستوى المعنوية 5% (الملحق 1).

3-2- إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية: توصلت نتائج الاختبار السابق إلى أن السلسلتين الزمنيةتين غير مستقرتين عند مستوى المعنوية 5%، وأحسن طريقة عملية لإزالة حالة عدم الاستقرار هي إجراء

الفروقات من الدرجة الأولى وأمن الدرجة الثانية حسب نتائج الاختبارات الإحصائية، ويكون الشكل الجديد للسلاسل الزمنية $D(LX_t)$ ، حيث: $D(LX_t) = LX_t - LX_{t-1}$ ، ونعيد إجراء الاختبارات الإحصائية السابقة.

المتغيرة DGDP: فقدت السلسلة الزمنية مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 38 مشاهدة، ومن تتبع بيان السلسلة نلاحظ أنه أخذ شكلاً موازياً لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام، من نتائج الاختبارات الاستقرارية تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة أي استقرار السلسلة عند الفرق الأول (الملحق 1).

المتغيرة DPE: فقدت السلسلة الزمنية مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 38 مشاهدة، ومن تتبع بيان السلسلة نلاحظ أنه أخذ شكلاً موازياً لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام، من نتائج الاختبارات الاستقرارية تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة أي استقرار السلسلة عند الفرق الأول (الملحق 1).

نتيجة: بينت لنا نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF) المطبقة على السلاسل الزمنية محل الدراسة الفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة GDP والفروقات من الدرجة الأولى للسلسلة PE حيث تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0: \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1: \phi \neq 1$ التي تنص على استقرار متغيرات السلسلتين: PE و GDP عند الفرق الأول. $I(1)$

سنحاول تفسير العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة في نموذج تصحيح الخطأ ARDL $ARDL(p, q_1, q_2)$:

$$\Delta \ln M2_t = C + a_1 \ln M2_{t-1} + a_2 \ln TC_{t-1} + a_3 \ln INF_{t-1} + \sum_{i=1}^p b_{1,i} \Delta \ln M2_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} b_{2,i} \Delta \ln TC_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} b_{3,i} \Delta \ln INF_{t-i} + e_t$$

3-3 - اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نماذج:

حسب نتائج الملحق (2) فإن البرنامج EViews. 09 قد اختار النموذج $ARDL(1,0)$ بناءً على معيار (AIC). كما يتبين من قيمة فيشر ($F=4.56$ prob = $0.017 < 0.05$) أن النموذج مقبول ككل وهناك سببية في المدى الطويل.

3-4 - اختبار الحدود Bounds Test لنموذج ARDL:

نهدف من خلاله إلى معرفة ما إذا كانت هناك علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وهذا من خلال اختبار فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. $H_0: \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = 0$ عكس الفرضية البديلة $H_1: \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq 0$

إن قيمة إحصائية F لاختبار الحدود Bounds Test هي 08.07 وهي أكبر من القيم الحرجة عند 5% و 10% للحد الأعلى، وفقاً لهذه المقارنة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات (انظر الملحق 3).

3-5 - استخراج الاستجابة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل:

يتكون جدول الملحق (4) من نتائج استخراج الاستجابة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل من جزأين، جزء علوي يوضح تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل بينما يوضح الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل. ويتم التحليل الإحصائي والاقتصادي لكل نموذج وفقاً لهذه النتائج على النحو التالي:

3-5-1- تقدير العلاقة طويلة الأجل : بما أن معامل التصحيح له دلالة معنوية ($prob = 0.0004 < 0.05$) فهذا يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرتين $PE \square GDP$ بالإضافة إلى أن إحصائية فيشر ($F=4.56$) تعني أن النموذج مقبول ككل وهناك سببية في المدى الطويل لأن $prob = 0.017 < 0.05$ -متغيرة الإنفاق قد أثرت بشكل سلبي على الناتج المحلي في الأجل الطويل حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بحوالي 100% إلى انخفاض الناتج المحلي بحوالي 5.03%.

3-5-2- تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل: أظهرت النتائج أن متغيرة الإنفاق قد أثرت بشكل سلبي على الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير حيث تؤدي زيادة هذا المؤشر بمقدار 100% إلى انخفاض الناتج المحلي بحوالي 3.12%، كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنوياً وسالب الإشارة (-0.620326) للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. فالمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ نحو (-0.620326) بالإضافة إلى أن سرعة تصحيح الخطأ ذات دلالة إحصائية ($prob = 0.0004 < 0.05$)، ما يعني أن (62.03%) من الانحرافات في التوازن في الناتج المحلي خلال فترة الدراسة ويتم تصحيحه بعد $\left(\frac{1}{0.620326} = 1.61\right)$ أي حوالي 2 سنة.

3-6- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة:

نستخدم اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test للكشف عن مشكلة وجود الارتباط الذاتي (الشكل 1- الملحق 5) تظهر نتائج الاختبار لفischer أن $prob = 0.99 > 0.05$ أي غير معنوي، أي أننا نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء لنموذج العلاقة بين PE و GDP . بينما يتعلق اختبار Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey باختبار عدم ثبات التباين: (الشكل 2- الملحق 5) تظهر نتائج الاختبار لفischer أن $prob = 0.79 > 0.05$ أي غير معنوي وهنا نقبل فرضية العدم التي تنص على ثبات البواقي لنموذج العلاقة بين PE و GDP .

3-7- اختبارات استقرارية النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك كالمجموع التراكمي للبواقي المعادة CUSUM وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة CUSUM of Squares. يعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يبينان وجود أي تغير هيكل في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات القصيرة الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائماً مصاحبة لمنهجية ARDL. يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدره لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات CUSUM و CUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين $\pm 2S$ فإننا نرفض الفرضية العدمية H_0 عند مستوى معنوية 5% التي تنص على أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. (الملحق 6)

خاتمة

إن الهدف الرئيسي للسياسة المالية هو تحفيز النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، بالإضافة إلى أهداف أخرى اجتماعية كتحسين المستوى المعيشي للسكان، ومن منطلق أن السياسة المالية تؤثر على النمو الاقتصادي سواء في الأجل القصير أو الطويل، وبغية تحقيق الأهداف المرجوة إلا أنه تبين عدم نجاعة السياسة الإنفاقية في الجزائر طيلة السنوات الماضية، فقد أثبتت نتائج الدراسة أنه ورغم وجود علاقة بين الإنفاق والنتائج المحلي الإجمالي في الأجلين القصير والطويل، إلا أن تأثير الإنفاق على الناتج المحلي كان سلبيا طيلة فترة الدراسة، وهذا ما يثير القلق والمخاوف في ظل الأموال الطائلة التي تم صرفها، وبطبيعة الحال يبقى هدفنا الأساسي هو كيفية تفعيل هذه السياسة من أجل تحقيق نمو اقتصادي مستديم.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- 1- وجدنا جميع سلاسل المتغيرات مستقرة في نفس المستوى فكلتا المتغيرتين GDP و PE مستقرتان في الفروقات من الدرجة الأولى $I(1)$.
 - 2- تحصلنا من اختبار التكامل المشترك على تقارب المتغيرات في المدى الطويل.
 - 3- حسب معامل تصحيح الخطأ الإشارة السالبة تتوافق مع النظرية الاقتصادية، كما أن معنوية معامل تصحيح الخطأ دلالة على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
 - 4- تحصلنا على أفضل نموذج قياسي من خلال اختبارات تشخيص النموذج.
 - 5- قيمة إحصائية فيشر ($F=4.56$ prob = $0.017 < 0.05$) النموذج مقبول ككل وهناك سببية في المدى الطويل.
 - 6- سمح النموذج من تحديد العلاقة بين متغيرات الدراسة في المديين الطويل والقصير.
 - 7- توصلنا إلى وجود تأثير سلبي في المديين القصير والطويل من الإنفاق العام PE إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP في الجزائر.
 - 8- لم تطبق الجزائر سياسة اقتصادية خلال 40 سنة الماضية لتتحكم في الناتج المحلي الإجمالي GDP والإنفاق العام PE وهذا ما تسبب في رفع نسبة التضخم.
 - 9- يعتبر الإنفاق العمومي أداة هامة في إعادة توزيع الدخل وعاملا مهما في تحقيق النمو الاقتصادي.
 - 10- الإدارة المالية في الجزائر عائق أمام لعب السياسة المالية الدور الأساسي في تحقيق النمو الاقتصادي.
 - 11- أثرت سياسة الإنعاش الاقتصادي على النمو الذي لم يكن قويا بالدرجة المتوقعة، إذ تبين أن قطاع المحروقات لازال يمثل أحد المكونات الرئيسية للناتج المحلي الخام.
- توصيات الدراسة:

- 1- تتطلب الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري حولا محددة من خلال بعث الطلب عن طريق المشاريع الكبرى.
- 2- البحث عن السبل الكفيلة بتنويع موارد الإنفاق خارج مداخل المحروقات.
- 3- وضع استراتيجيات واضحة الأهداف للخروج من سياسة تنفيذ المشاريع الإنفاقية مرتفعة التكاليف.
- 4- دراسة مدى قدرة النظام المالي القائم على إيجاد منهج متكامل لعلاج عجز الموازنة العامة.
- 5- ضرورة ترشيد الإنفاق العام بكيفية تقلل من التكاليف وتضمن تحقيق الأهداف العامة.

6- فتح المجال أمام السياسة المالية للعب دور أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي وهذا من خلال تحسين الإدارة المالية.

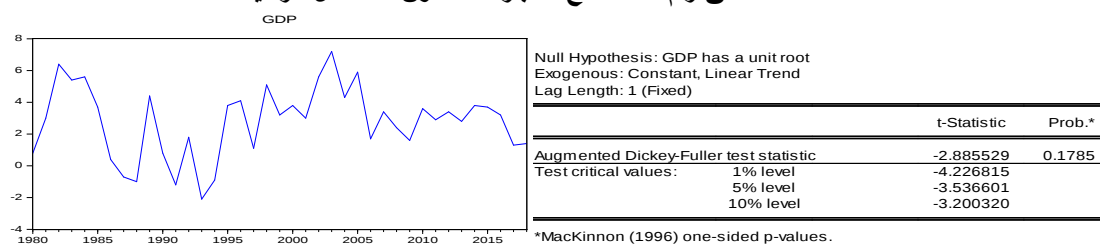
7- تجنب الإعفاءات الضريبية التي ليس لها مبررات مالية.

8- ضرورة وجود نظام رقابي فعال ومستقل للرقابة على المال العام.

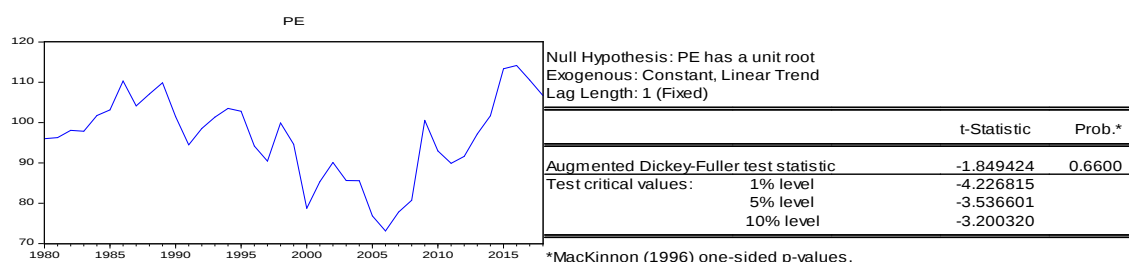
الإحالات والهوامش:

- 1- M.C.VAISH; " Essentials of Macroeconomic Management " VIKAS Publishing House Pvt. Ltd. New Delhi , 2009 , p.347
- 2-T.R. Jain ; A.S. Sandhu ; " Macroeconomics " ; V.K.. Publications ; New Delhi ; India ; 2009-2010, p.394
- 3- عبد المنعم فوزي- المالية العامة والسياسة المالية- دار النهضة العربية، بيروت ، 1972، ص 21.
- 4- عوف محمود الكفراوي- السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، دراسة تحليلية مقارنة -ط1، مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع مصر، 1996 ، ص 144.
- 5- M.Maria; John Kennedy; "Macroeconomic Theory" PHI Learning Private Limited; New Delhi; 2011 p 57.
- 6-Ne. Thi. Somashekar ;" Development and Environmental Economics" New Age International (P) , Publishers , New Delhi1 , 2003, p 42.
- 7- عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1979 ص 90.
- 8-K.R. Gupta ; R.K. Mandal ; Amita Gupta " Macroeconomics "; 5th edition ; Atlantic Publishers and tributors (P) Ltd. ; New Delhi ; 2008; p 66.
- 9-Levine (Chars.) and Rubin (Jrene), "Fiscal Stress and Public Policy", Sage Publication, Beverly Hills, London, 1980, p 13.
- 10-T.R. Jain ; O. P. Khanna ; " Development Problems and Policies" V.K. Publications New Delhi; 2010-2011 ; p 59.
- 11-Oxford University Press, "The Oxford Handbook of Adam Smith"; Oxford University Press; United Kingdom; 2013 ; p 272.
- 12- عبد المطلب عبد الحميد-السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي(تحليل كلي) ضمن سلسلة الدراسات الاقتصادية- ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2002، ص 55.
- 13- سوزي عدلي ناشد-الوجيز في المالية العامة-دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2000، ص 27.
- 14- حسن عواضة-المالية العامة-دار النهضة العربية، لبنان، 1978، ص 385.
- 15- حمدي أحمد العيناني-اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق(دراسة في اتجاه الإصلاح المالي الاقتصادي)-الدار المصلية اللبنانية، القاهرة 2013، ص 109.
- 16-Jean Arrous , "les théories de la croissance", édition du seuil , paris , 1999, p 9.
- 17- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 657.
- 18- صحراوي سعيد، محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010 ، ص 150.
- 19- جنيد مراد، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر «VAR» باستعمال أشعة الانحدار الذاتي (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2006، ص 121.
- 20- Régis Bourbonnais, "Econométrie", 6eme édition, Dound, Paris, 2005, pp 231-232.

الملحق رقم 1 : نتائج اختبارات السكون للسلاسل الزمنية

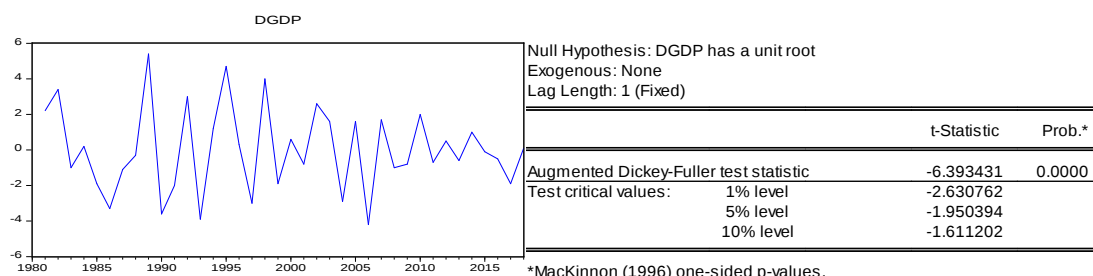


المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09



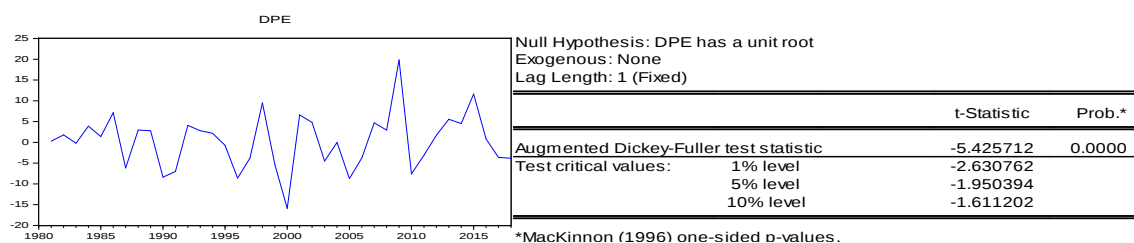
المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09

نتائج اختبار ADF حول DGDP



المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09

نتائج اختبار ADF حول DPE

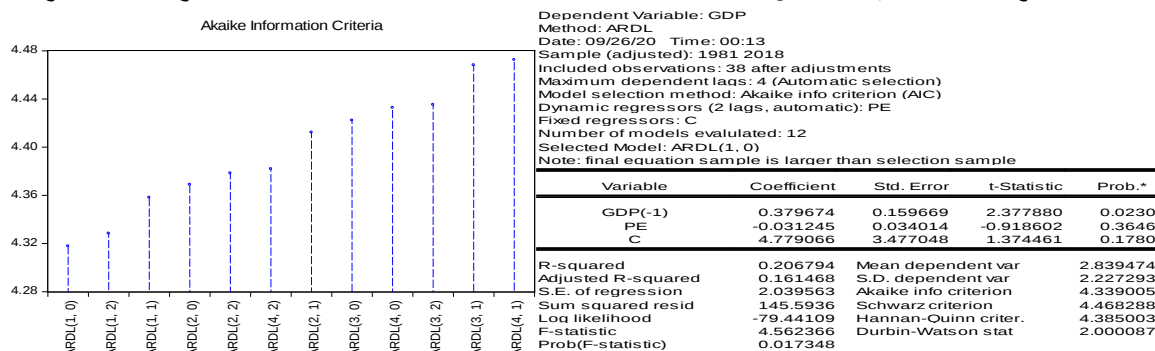


المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09

الملحق رقم 2: نتائج تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC

الشكل 2 : نتائج اختيار النموذج

الشكل 1 : نتائج اختيار فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات



المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09

الملحق رقم 3 : نتائج إجراء اختبار الحدود Bounds Test

ARDL Bounds Test
Date: 09/26/20 Time: 00:17
Sample: 1981 2018
Included observations: 38
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	8.079471	1
Critical Value Bounds		
Significance	10 Bound	11 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09

الملحق رقم 4 : نتائج استخراج الاستجابة قصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: GDP
Selected Model: ARDL(1, 0)
Date: 09/26/20 Time: 00:19
Sample: 1980 2018
Included observations: 38

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PE)	-0.031245	0.034014	-0.918602	0.3646
CointEq(-1)	-0.620326	0.159669	-3.885065	0.0004
Cointeq = GDP - (-0.0504*PE + 7.7041)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PE	-0.050369	0.051766	-0.973014	0.3372
C	7.704124	5.017130	1.535564	0.1336

المرجع: مخرجات برنامج EViews . 09

الملحق رقم 5 : نتائج التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة

الشكل 1: الارتباط بين بواقي النموذج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.001826	Prob. F(2,33)	0.9982
Obs*R-squared	0.004204	Prob. Chi-Square(2)	0.9979

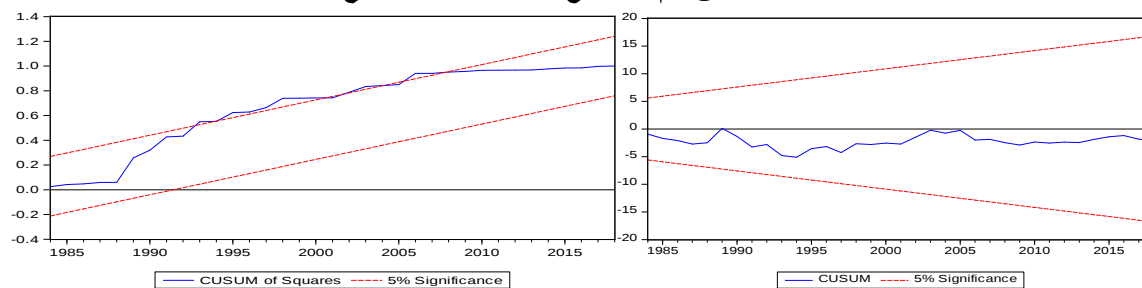
الشكل 2: ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.069987	Prob. F(1,35)	0.7929
Obs*R-squared	0.073839	Prob. Chi-Square(1)	0.7858

المرجع: مخرجات برنامج EViews. 09

الملحق رقم 6: نتائج اختبار استقرار النموذج



المرجع: مخرجات برنامج EViews. 09